

إعراب

جاء زيد

ومسائل تطبيقية في النحو واللغة

تأليف

الشيخ أحمد بن زيني وحلوان

المتوفى ١٣٠٤ هـ

تعليق

عبد الله عبد اللطيف السامي



دار الأوقاف والنشر
مكة - المملكة العربية السعودية
ت: ٦٨٩٥١٥٤ - ص: ١٦٦٧

إلى عراب
جاء زيد

إعراب
جاء زيد
ومسائل تطبيقية في النحو واللغة

تأليف
الشيخ أحمد بن زيني وحملان
مفتي مكة المكرمة سابقاً
المتوفى ١٣٠٤ هـ

تعلیق
عبد الله عبد اللطيف السامي

الناشر
دار الوقف والنشر والتوزيع
جدة - المملكة العربية السعودية
ت: ٦٨٩٥١٥٤ ~ من ب: ٩٣٤٧١

حقوق الطبع
محفوظة للناسر
الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

دار الوفاء للنشر والتوزيع
جدة - المملكة العربية السعودية
ص . ب : ١٣٦٤٧ - جدة : ٢١٤١٤ ت : ٦٨٩٥١٥٤

مقدمة الخقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بدءاً وانتهاً وله الشكر سبحانه ولا قوة إلا به ، وأصلي وأسلم على خير من أقلت الغبراء وأظلت الخضراء سيدنا محمد النبي العربي أفصح من نطق وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار وتابعيهم بإحسان فهم الأخيار .

وهذه جولة في رياض العربية الأريضة وحدائقها الغناء ، نخرج فيها هنا وهناك نجنى فيها برأ — بإذن الله تعالى الملك القيوم — ونقتطف من عابق زهرها ويانع ثمرها .

ولابد دون الشهد من إبر النحل .

فلا تستوحش أيها القارئ الكريم إذا مر بك في ثناياها بعض ما ينبو دونه فكر المثقف المعاصر وذوقه فما كل متروك مهمل حقه أن يترك ويهمل ومعرفة خير من عدمها .

وبعد فليست هذا الرسالة بحثاً موضوعياً مركزاً ولكنها إلمامة سريعة بمسائل من عيون المباحث في علوم العربية من نحو وصرف ومنطق وعروض وغيرها ولئن قال المؤلف رحمه الله في خطبته (جمعتها بقصد التمرين للأطفال المتعلمين تذكرهم كثيراً من القواعد وتحثهم على تحصيل الفوائد) فقد وجدتها مفيدة لمن هم أكثر مما وصف ولقد كنت بحق أحد المستفيدين منها رحمه الله المؤلف رحمة واسعة وجزاه خيراً . والحمد لله رب العالمين .

ترجمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان والصلاة والسلام على سيد بني الإنسان خاتم النبيين وأكرم المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

مؤلف هذه الرسالة هو السيد الشيخ / أحمد بن زيني دحلان رحمه الله تعالى وآبائه الكرام مفتي الشافعية وأجل علماء البلد الحرام في زمنه .

فقد ولد بمكة المكرمة سنة « ١٢٣٢ هـ » من أسرة كريمة يرتقي نسبها إلى المصطفى ﷺ .

أقبل على القرآن والعلم منذ الصبا فنال كل توفيق ، وتلمذ على كثير من العلماء العاملين وكان أعظم انتفاعه على يد الشيخ عثمان بن حسن الدمياطي المصري نزيل البلد الحرام رحمه الله تعالى .

كان الشيخ رحمه الله على الهمة ذا جد واجتهاد حفظ كثيراً من المتون في مختلف الفنون على عادة طلاب العلم من أقرانه ووهبه الله تعالى جودة في القرينة ودقة في الفهم وقوة في الذاكرة فبز الأقران وظهر تفوقه وجلس للتدريس بدلاً عن شيخه .

وكان أكثر اشتغاله بالقرآن الكريم حفظاً وقراءة وتفسيراً ثم الحديث النبوي الشريف وكان له عناية خاصة بصحيح الإمام البخاري رحمه الله

تعالى فيروى أنه كان مواظباً على قراءته كلما ختم ابتداءً إضافة إلى العلوم الأخرى من فقه ولغة وغيرهما .

ثم توجه للبادية من القبائل القريبة فكان يخرج إليهم بنفسه — رغم ضعف بنيته وكثرة أمراضه رحمه الله تعالى — فيعظهم ويعلمهم ويقرئهم القرآن الكريم ، ثم يأمرهم ببناء المساجد ويعينهم على ذلك بما تيسر له ، ثم رتب لهم من تلامذته أئمة فقهاء يقيمون بينهم يعلمونهم القرآن ويفقهونهم فيروى أنه بلغ أولئك الفقهاء ستين فقيهاً .

وهذا جهاد عظيم لا يتأتى إلا بصبر ودأب وإخلاص وتوفيق من الله تعالى قبل ذلك ، كما يروى أنه ظل مشغولاً بالتأليف إلى قبيل وفاته .

وفي أواخر عام « ١٣٠٣هـ » توجه إلى المدينة المنورة مستصحباً أسرته الكريمة فأقام في الجوار الكريم حتى وافته المنية ليلة الأحد ٤ / صفر الخير / ١٣٠٤هـ رحمه الله تعالى رحمة واسعة وغفر له .

وذريته الطيبة باقية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين :

أما بعد : فهذه كلمات جمعتها بقصد التحرين للأطفال المتعلمين ،
تذكرهم كثيراً من القواعد وتحثهم على تحصيل الفوائد ، تتعلق بقولك
(جاء زيد) من إعراب وتصريف وغيرهما ، والله المستول في النفع ،
وجعلها خالصة لوجهه الكريم ، وهذا أوان الشروع في المقصود :

« جاء زيد »

إعراب هذا التركيب :

جاء : فعل ماض مبني على فتح ظاهر ، لا محل له من الإعراب .

زيد : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

وإن شئت قلت : ورفع^(١) ضمة ظاهرة في آخره .

فإن نطق به موقوفاً^(٢) تقول : مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل الوقف .

فإن قيل ماحقيقة البناء ؟

فالجواب : أنه قيل : إنه لفظي ، وعرفوه بأنه :

ماجي به لا لبيان مقتضى العامل^(٣) من شبه الإعراب ، وليس حكاية^(٤)

(١) يشير بهذا إلى خلاف النحويين (هل الإعراب معنوي أم لفظي) فعلى الأول تكون الفتحة علامة على النصب ، والضمة علامة على الرفع ، والكسرة علامة على الجر ، والسكون علامة على الجزم . وعلى الثاني تكون الفتحة هي النصب عينه ، وتكون الضمة هي الرفع عينه وهكذا في أحدهما .

(٢) أي موقوفاً عليه ، وتقرر في أحكام الوقت والابتداء أن العرب لا يتبدى بساكن ولا تقف على متحرك . فأما كلمة وقفت عليها سكنت آخرها أيأ كان بناؤها أو إعرابها وتكون حركة البناء أو الإعراب محذوفة بسبب الوقف .

(٣) العامل هو ما أثر في إعراب الكلمة لفظاً أو تقديرأ أو محلاً ، فالفعل عامل في الفاعل رفعأ وفي المفعول نصبأ ، والحرف الجائز (لم) عامل في الفعل المضارع جزماً . ومقتضى العامل هو أثره في الكلمة المعربة . ظاهراً أو مقدراً . ولا أثر في الكلمة المبنية ، إنما نقول محلها كذا .

(٤) الحكاية : كقولك (من سعيداً ؟) لمن قال لك (زرت سعيداً) فحكيت قوله فنصبت .

ولا إتباعاً^(١) ولا نقلاً^(٢) ولا تخلصاً من سكونين^(٣) .

وقيل إنه معنوي : وعرفوه بأنه : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة .
والقولان يجريان في الإعراب ، ف قيل إنه لفظي فيعرف بأنه : ماجيء به
لبیان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف .
وقيل إنه معنوي فيعرف بأنه :

تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً^(٤) .
فإن قيل : لم يبي (جاء) وكل فعل ماض ؟
فالجواب : أن الأصل في الأفعال البناء ، وما جاء على أصله لا يسأل
عنه .

فإن قيل : لم كان الأصل في الأفعال البناء ؟ .
فالجواب : أنه إنما كان الأصل فيها البناء ، لأنها لا تتوارد عليها معاني
تفتقر إلى الإعراب ، فلم تستحق الإعراب ، بل البناء ، كما أن الحروف
كذلك ، بخلاف الأسماء ، فإن الأصل فيها الإعراب ، لتوارد المعاني
المختلفة عليها ، كالفاعلية ، والمفعولية والإضافة كما في قولك :

(١) الإتيان مثل (الحمد لله) بكسر الدال إتباعاً لكسر اللام بعدها .
(٢) النقل مثل (قد أقبح ..) ، (فمن أوتي) بفتح الدال في الأول وضم النون في الثاني
وكل من الحركتين نقلت من الهززة التالية إلى ما قبلها لتحذف الهززة تسهلاً .
(٣) كما في قولك (لا تليج المجذ) ، (من السائل) بكسر الميم والنون وحققهما السكون
لولا التقاء الساكنين .

(٤) فكلمة (ضى) معربة ولو لم تظهر عليها علامات الإعراب . والفرق بينها وبين المبني أن
الحركات هنا مقدرة منع من ظهورها التعذر ولو ردت الألف باء لأمكن ظهور الحركات خفيفة أو
ثقيلة .

« ما أحسن زيد »

فإنه إن كان المراد به التعجب يقال : ما أحسن زيداً . بفتح نون (أحسن) ونصب (زيداً) وإعرابه :

ما : تعجبية نكرة ، مبتدأ مبني على السكون في محل رفع .
ومعناها : شيء عظيم يتعجب منه .

أحسن : فعل ماض وفاعله ضمير يعود على ما .
والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ .

زيداً : مفعول به .

وإن أريد الاستفهام يقال : ما أحسن زيد ؟ ، بضم النون من (أحسن) وجر (زيداً) والمعنى أي أجزاء زيد أحسن ؟ وإعرابه :
ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع .

أحسن : خبر مرفوع بالضممة الظاهرة .

زيد : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وإن أريد النفي يقال : ما أحسن زيد ، يفتح النون من (أحسن) ورفع (زيد) .

والمعنى : لم يقع من زيد إحسان . وإعرابه :
ما : نافية .

أحسن : فعل ماض .

زيد : فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة .

فهذه المعاني ، أعني الفاعلية والمفعولية والإضافة تواردت على

(زيد) ولم تتميز إلا بالإعراب ، فلهذا كان الأصل في الأسماء الاعراب ، بخلاف الأفعال .

فإن قيل : يرد على قولكم : الأصل في الأفعال البناء الفعل المضارع - فانه معرب .

فالجواب : أنه إنما أعرب لأنه أشبه الأسماء في توارد المعاني المختلفة عليه ، فاستحق الإعراب . وذلك نحو قولك :

« لا تأكل السمك وتشرب اللبن »

فإنه يحتمل النهي عن الاثنين اجتماعاً وانفراداً ، والنهي عن المصاحبة ، والنهي عن الأول وإباحة الثاني .

وهذه المعاني لا تتميز إلا بالإعراب .

فاذا أردت النهي عن اجتماعاً وانفراداً تقول : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بجزم الفعل الأول والثاني^(١) وإعرابه :
لا : ناهية .

تأكل : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين . والفاعل مستتر وجوباً تقديره : أنت .

(١) أي الفعل الثاني ولعل الأصل (بجزم الفعلين الأول والثاني) فجرى التحريف في الطباعة .

السّمك : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .

وتشرب : الواو حرف عطف وتشرب فعل مضارع معطوف على تأكل والمعطوف على المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من الساكنين . والفاعل مستتر وجوباً ، تقديره أنت .

اللبّن : مفعول منصوب بالفتحة الظاهرة .

وإن أريد النهي عن المصاحبة يقال : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) . يجرم الفعل الأول ، ونصب الثاني ، وإعرابه : لا : ناهية .

تأكل : فعل مضارع مجزوم إلى آخر مامر ..

وتشرب : الواو واو المعية ، وتشرب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي . والفاعل مستتر فيه . اللبن : مفعول .

وأن ومادخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد^(١) من الكلام السابق .

ومنهم من جعله مفعولاً معه ، والمعنى : أنذاك عن أكل السمك وشرب اللبن ، أي أن تصحب بالسمك اللبن .

وإن أريد النهي عن الأول وإباحة الثاني يقال : (لا تأكل السمك

(١) قوله (مصدر متصيد) يعني يقدر تقديرأ ويفرض فرضاً متزعاً من معنى الكلام السابق ، وفارق المصدر المؤول بأنه (المتصيد) لم يرد في الكلام حرف مصدر ييرر التأويل ويسوغه . لكن السياق يقتضيه .

وتشربُ اللبنَ (بجزم الفعل الأول ، ورفع الثاني ، وإعرابه :

لا تأكلُ : مثل الذي تقدم .

وتشربُ : الواو للاستئناف وتشربُ فعل مضارع مرفوع لتجرده من

الناصب والجازم والفاعل مستتر .

اللبنُ : مفعول .

والمعنى أنهاك عن أكل السمك ، ولك^(١) شربُ اللبن .

فهذه المعاني الثلاثة تواردت على (تشرب) ولم تتميز إلا بالإعراب ،

فلهذا استحق الفعل المضارع الإعراب ، بخلاف الماضي والأمر .

فإن قيل : إنه قد توارد على الماضي معانٍ مختلفة ومع ذلك لم

يعرّوه ، وذلك نحو قولك :

(ماصام زيد واعتكف)

فإنه يحتمل أن المعنى على نفي الأمرين عنه أي ماوقع منه صوم ولا

اعتكاف ، أو على نفي الأول مصاحباً للثاني ، أي ماصام حال كونه

معتكفاً ، أو على نفي الأول وثبوت الثاني ، أي ماصام . وقد حصل منه

الاعتكاف .

فالجواب : أن هذا مثال نادر لا عبوة به . أو أنا لا نسلم أن التمييز

هنا يتوقف على الإعراب بل يتأتى أن تقول : ماصام ومااعتكف ، وماصام

معتكفاً ، وماصام وقد اعتكف^(٢) .

(١) أي ذلك مباح باختيارك فلست ننهي عنه كالأول .

(٢) هذه الثلاثة مرتبة على الثلاثة السابقة .

وبعضهم أجاب بأن وضع الماضي باعتبار نطق العرب له غير قابل للإعراب ، فلا يُعَيَّر عما نطقوا به ، وهذه حكم تُلتمس لتوجيه مانطقت به العرب ، تثبيتاً للقواعد ، فيكتفى فيها بأدنى مناسبة ، فلا تقوى على هذا التدقيق .

فإن قيل : يرد على قولكم إن المضارع يستحق الإعراب بناؤه إذا اتصلت به نون التوكيد أو نون النسوة ، فإنه يبنى مع الأولى على الفتح ومع الثانية على السكون ، مع أن مُوجِبَ الإعراب^(١) موجود فيه .

فالجواب : أنه إنما يبنى مع النونين لأنهما من خواص الأفعال ، فأبعد^(٢) شبهه بالأستاء فرجع إلى أصله^(٣) ، وهو البناء .

فإن قيل : لم يبنى مع نون التوكيد على حركة ، وكانت الحركة فتحة ، ومع نون النسوة على السكون ؟

فالجواب : أنه إنما يبنى مع نون التوكيد على حركة مع أن الأصل أن يسكن^(٤) ، لأنه لما كان مستحق الإعراب بنوه على حركة للإشارة إلى أن

(١) موجب إعرابه كونه مضارعاً ، واتصال إحدى النونين به لا يفرجه عن ذلك .

(٢) كذلك بالنسخة ندي ونو قلت (فأبعدا) ملحقا ضمير التثنية كان أوضح .

(٣) أي من حيث هو فعل مطلقاً لأن الأصل في الأفعال البناء كما تقرر .

(٤) الأصل في البناء السكون — كما سيأتي في كلام المؤلف رحمه الله تعالى — لأن البناء نقيض الإعراب ، والإعراب بالحركات ، والسكون هو التجرد عن الحركات . وحروف المعاني لما كانت أصلاً في البناء بنيت على السكون نحو : لن — لم — نعم — على — إلى — ولم يشذ عن ذلك إلا ما بنى على حرف واحد كالبناء واللام والتاء والفاء ، وما أشبه الفعل وهي النواسخ (إن وأخواتها) ، وما كان قبل آخره ساكن فبنى على حركة منع التقاء الساكنين . نحو جير (حرف جواب) .

بناءه طارئاً وأن له أصلاً في الإعراب^(١) ، وكانت الحركة فتحة للخفة لأنه حصل له ثقل بسبب تركبه مع نون التوكيد .

وإنما بني على السكون مع نون النسوة لأن الأصل في المبني أن يسكن ، وما جاء على أصله لايسأل عنه . وبعضهم قال : إنه يستحق البناء على حركة لاعلى السكون لأن له أصلاً في الإعراب فيحتاج بناؤه على السكون إلى حكمة فيقال : حملاً^(٢) على الماضي إذا اتصل بالضمير نحو النسوة ضَرَيْنَ .

فإن قيل : لم بني (جاء) على حركة مع أن الأصل في المبني أن

(١) أقرب من هذا أن تقول إنما بني مع نون التوكيد على حركة منع التقاء الساكنين لأنها ساكنة . وأما مع نون النسوة وهى متحركة فبني — حسب الأصل — على السكون ولا يمنع حمله على الماضي .

(٢) يستعمل النحويون كلمة (حملاً) كما يستعمل الفقهاء والأصوليون كلمة (قياساً) مع fark بينهما راجع إلى اختلاف أصول كل فن عن غيره .

فالأصولي يطلب للواقعة غير المنصوطة شبيهاً من المنصوص فإذا وجد ذلك الشبيه اتخذه (أصلاً) ، وقاس عليه غير المنصوص فسماه (فرعاً) . فالحكم الشرعي في الفرع لم يؤثّر نقلاً إنما قرره الأصولي إلحاقاً له بما ظهر مشابته له . (في أبحاث تطول حول تحقيق العلة وكونها منصوطة أم لا ، منضبطة أم غير منضبطة ، واحدة أم متعددة .. أنظر) .

وأما النحوي فلا يقرر حكماً من عند نفسه ، وإنما وجد العرب نطقاً بهذا وهذا ، فقد ثقل عن العرب الأصل والفرع وإنما عمله إظهار مناسبة الفرع للأصل ولذا فهم لا يدققون في هذه المناسبة تدقيق الفقهاء في قياسهم ، وبيان معنى الحمل في مثالنا تطبيقاً أن نقول : تقرر أن الأصل في الماضي البناء ، وأن الماضي إذا اتصلت به نون النسوة بني على السكون — وليس هذا خاصاً بنون النسوة — فإذا قيل لم بني المضارع الذي اتصلت به نون النسوة على السكون ؟ يقال في الجواب : حملاً على الماضي . أي باعتبار أن الماضي هو الأصل في البناء فلما بني المضارع بسبب طارئ (دخول نون النسوة) وكان هذا السبب مما يدخل على الماضي ، بني المضارع على ما ينشأ عليه الماضي في مثل حاله .

يسكن ؟ ولم كانت الحركة فتحة ؟

فالجواب : أنه إنما بني على حركة لأنه أشبه المضارع في وقوعه صفةً وصلةً وخبراً وحالاً . تقول : مررت برجل يضرب — ويرجل ضرب ، وجاء الذي يضرب — والذي ضرب ، وزيد يضرب — وزيد ضرب ، وجاء زيد يضحك — وجاء زيد قد ضحك ، فلما أشبه المضارع العرب فيما ذكر بني على حركة^(١) لأن المضارع معرب ، والأصل في الإعراب الحركة ، وإنما كانت الحركة فتحةً للخفة ، لأن الفعل ثقيلٌ فناسبه التخفيف ، والفتحة أخف الحركات ، فاذا قيل : لم كان الفعل ثقیلاً ؟

فالجواب : أنه إنما ثقل بسبب تركب معناه لأنه موضوعٌ للحدث والزمان^(٢) .

فإن قيل : ما وزن (جاء) ؟

فالجواب : أن وزنه (فَعَلَ)^(٣) بفتح العين ، فالجيم فاء الكلمة

(١) ونسب القول بمبارة جامعة ولو كان فيها إعادة : فالأصل في الأسماء الإعراب لكثرة التصرف فيها ومجيئها بأحوال مختلفة ، والأصل في الأفعال البناء لكونها دون الأسماء في ذلك ، ولما كان الفعل المضارع أكثر الأفعال شهاً بالأسماء من حيث كثرة التصرف فيه ووجه استعماله — ولذا سمي مضارعاً — أعرب ، ثم لما كان الماضي — على بنائه — أقرب إلى المضارع في ذلك من الأمر وكان الأمر أبعد عن التصرف من الماضي بني الماضي على حركةٍ ليشابه المضارع المعرب نوعاً مشابهة ، ولما كانت الفتحة أخف الحركات ائخيت له لذلك ، وأما الأمر فبني على السكون .

(٢) فإنه يدل عليها معاً ، بخلاف الاسم فإنه وضع للذات أو الحدث مجرداً عن الزمن .

(٣) الوزن عند الصرفيين أن تجعل مادة (فعل) مقابل أصل الكلمة المراد وزنها ثم يؤخذ من مادة (فعل) مايمثل تلك الكلمة زيادةً وحركات فإن كانت الكلمة مزيدة ينظر فيما أن تكون الزيادة تضعيفاً لأحد الحروف فيضعف ماقابله من الميزان ، ولما أن تكون إضافةً من حروف الزيادة فيضاف للميزان مثلها ، كما تعطى الحركات المماثلة .

والألف عينها والهمزة لامها .

فإن قيل : ما أصل عين الكلمة أعني الألف ^(١) ؟

فالجواب : أن أصلها ياء لأنه من الحجيء ، فأصله (جَيَّأَ) بفتح الجيم والياء . « تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً » ، فصار (جاء) .

فإن قيل : ما يسمى هذا الفعل عند الصرفيين ؟

فالجواب : أنه يسمى أجوف ، وذا الثلاثة ^(٢) لأنه معتل العين . وذلك لأن الصرفيين قسموا الفعل إلى سالم وغير سالم ، ويعنون بالسالم : ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام ، من الهمزة والتضعيف ومن حروف العلة ، (كـ) (ضرب) (و) (نصر) (و) (علم) فإن كل واحد منها يسمى سالماً ، وغير السالم إما مهموز الفاء أو العين أو اللام ، نحو (أمر) (و) (سأل) (و) (قرأ) ، وإما مضاعف وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد (كـ) (رَدَّ) وإما معتل وهو ما كان أحد أصوله حرف علة .

والمعتل من حيث هو معتل — سواء كان في الأسماء والأفعال — سبعة أقسام :

الأول : معتل الفاء ، ويسمى مثلاً لمائلته الصحيح في احتمال الحركات وذلك نحو (وعد) فالواو مفتوحة في المبني للفاعل مضمومة

(١) تقرر عند الصرفيين أن كُلَّ ألف أصل في الكلمة — لم تزد لمعنى أو صيغة — فهي منقلبة عن أصل واوي أو يائي ويعرف هذا الأصل بتصريف الفعل أو بالمصدر أو بإضافة نون التوكيد ، أو بتثنية الاسم ، أو جمعه جمعي السلامة أو تصغيره .

(٢) سيأتي قريباً بيان هذه الكلمة .

في المبني للمفعول ، فهي حرف علة محتمل للحركة (نَصَرَ ونَصِير)
بالبناء للفاعل والمفعول .

الثاني : معتل العين ويسمى أجوف لخلو جوفه عن حروف
الصحيح ، ويقال له (ذو الثلاثة) لكون ماضيه على ثلاثة أحرف مع
الضمير إذا أخبرت به عن نفسك نحو (قلت) و (بعث) و (جئت) .

فالثلاثي المجرد من هذا القسم تقلب عينه في الماضي المبني للفاعل
ألفاً سواء كان واوياً أم يائياً لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو (صان) و (جاء)
و (باع) والأصل (صَوَّن) بفتح الواو و (جَيَّأ) بفتح الياء وكذا (يَّبع) .
فقلبت الواو والياء ألفاً « لتحركهما وانفتاح ما قبلهما »^(١) .

وذلك لأن كلاً منهما^(٢) كحركتين . لأن الحركات أبعاد هذه
الحروف^(٣) . ولما كانتا متحركتين وكان ما قبلهما مفتوحاً كان ذلك بمنزلة
أربع حركات متوالية ، وذلك ثقیل عندهم فقلبوها بأخف الحروف وهو
الألف ، وهذا قياس مطرد . والعلة رفع الثقل . وعلمنا به بالاستقراء .

فإن اتصل بالماضي المجرد المبني للفاعل ضمير المتكلم أو
المخاطب أو ضمير جمع المؤنث نقل (فَعَلَ) مفتوح العين الواوي كـ

(١) هذه إحدى قواعد الاعلال عند الصرفين ونص القاعدة (الواو والياء إذا تحركتا وانفتح
قبلهما قلبتا ألفاً) . وقد سبقت أثناء كلامه من قريب .

(٢) يعنى الواو والياء .

(٣) يعنى الحروف المدية الثلاثة (ا ، و ، ي) فالفتحة نصف الألف في حالة المد
الطبيعي ، والضممة نصف الواو كذلك ، والكسرة نصف الياء كذلك . ولذلك يقدر المد
الطبيعي عند القراء بأنه مقدار حركتين ، ولو نقصت مقدار المد عن ذلك انعدم حرف المد
وعاد حركة .

(صان) إلى (فَعَل) مضموم العين ، ونقل (فَعَل) مفتوح العين اليائي
 ك (باع) و (جاء) إلى (فَعِل) مكسور العين دلالة عليهما^(١) لأنهما
 يحذفان ، تقول (صُنْتُ) و (قُلْتُ) فالأصل (صَوْنْتُ) و (قَوْنْتُ)
 بفتح الواو ، نقل إلى باب (فَعَل) بالضم ثم نقلت الضمة إلى ما قبلها بعد
 حذف حركتها ثم الواو لالتقاء الساكنين^(٢) .

وأصل (يَغْت) و (جِثْت) (يَيْغْت) و (جِيَّات) بفتح الياء
 فيهما ، نقل إلى باب (فَعِل) بالكسر ثم الكسرة إلى ما قبلها بعد حذف
 حركتها ثم حذف لالتقاء الساكنين^(٣) .

ولم يغير (فَعَل) مضموم العين ، ولا (فَعِل) مكسورها ، إذ كانا

(١) أي دلالة على الواو والياء المحذوفين ففي الأول صُنْتُ وُقِلْتُ بقيت الضمة دلالة على الواو
 ولولا حذفها لفتحت الصاد والقاف فيهما ، وفي الثاني يَغْت وِجِثْتُ بقيت الكسرة دلالة على
 الياء ولولا حذفها لفتحت الباء والجيم كذلك .

(٢) نزيد الكلام بيانياً فنقول : الأصل (صَوْن) بفتح الواو . ثم اتصلت به تاء الرفع فأصبح
 (صَوْنْتُ) وحق الواو هنا أن تغلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولو قلبت ألفاً لحذفت وليس
 ثمة ما يشير إلى الأصل فنقل الفعل من باب (فَعَل) بفتح العين إلى (فَعِل) بضمها ، فصارت
 الكلمة (صَوْنْتُ) ثم نقلت ضمة الواو إلى الصاد بعد تجريدتها من حركتها (الفتح) ، وبقيت
 الواو ساكنة فأصبحت الكلمة (صَوْنْتُ) التقى ساكنان الواو والنون فحذف أضعفهما وهو
 الواو فأصبحت الكلمة (صُنْتُ) وفي (قُلْتُ) قُدِّرَ مثل ذلك .

(٣) كما بينا في المثال السابق : فأصل الكلمة هنا (يَيْغ) بفتح الياء ، ولما اتصلت به تاء
 الرفع أصبحت الكلمة (يَيْغْتُ) ، وحق الياء هنا أن تغلب ألفاً ، ولو قلبت ألفاً لحذفت وليس
 ثمة ما يشير إلى الأصل فنقل الفعل عن باب (فَعِل) بالكسر ، فأصبحت الكلمة
 (يَيْغْتُ) ، ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركتها وبقيت الياء ساكنة فأصبحت
 (يَيْغْتُ) التقى ساكنان الياء والعين فحذف أضعفهما وهو الياء فأصبحت الكلمة (يَغْتُ)
 وقدر مثل ذلك في (جِثْتُ) .

أصليين نحو (طَوَّلَ)^(١) بضم الواو و(هَيَّبَ)^(٢) بكسر الياء ،
و(حَوِّفَ)^(٣) بكسر الواو .

الثالث :. المعتل اللام ، ويسمى الناقص لنقصان حرف منه حالة
الجزم^(٤) . أو لنقص الحركة حالة الرفع^(٥) . ويسمى ذا الأربعة لكون ماضيه

(١) أثر ذكر الأصل ليعين اختلافه عما سبق ، وقد يتوهم أن إعلال (طَال وَطَلَّت) مثل
(قَالَ وَقُلْتُ) وليس كذلك ، فالفعل (طَال) من الباب الخامس (ضم ضم) مثل (صَغُرَ
يَصْغُرُ) و (عَظُمَ يَعْظُمُ) فأصله (طَوَّلَ) اتصلت به تاء الرفع فأصبحت الكلمة (طَوَّلْتُ) ،
نقلت ضمة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركتها وبقيت الواو ساكنة فأصبحت (طَوَّلْتُ) ،
التقى الساكنان فحذف أضعفهما وهو الواو فأصبحت (طَلَّت) ، فهذا الفعل بقي على بابه
فكان العمل المقتضى فيه أقل مما في (قَالَ) وأمثاله .

(٢) الفعل (هَابَ يَهَابُ) من الباب الرابع (كسر فتح) والألف فيه يالية لأن المصدر
(هِيَّة) فأصله (هَيَّبَ يَهَيَّبُ) . فلما اتصلت تاء الرفع بماضيه أصبحت الكلمة (هَيَّبْتُ) ،
نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد تجريدها من حركتها ، وبقيت الياء ساكنة فأصبحت
(هَيَّبْتُ) التقي الساكنان فحذفت الياء فأصبحت (هَبْتُ) . فالعمل هنا — كما في مثال
(طَلَّت) — كان أقل من العمل في مثالي (قَلَّت ، بَعَتْ) ، لأننا هناك نقلنا الفعل عن بابه ،
وهنا كان الفعل على الباب المناسب .

(٣) الفعل (خَافَ يَخَافُ) إعلاله بخلاف عن كل ماسبق ، فهو وإن أشبه (هَابَ يَهَابُ)
وزناً ومعنى إلا أن الأصل هنا واوي لأن المصدر فيه (الخوف) وهناك يائي (الهية) . فأصل
الفعل هنا (تحوِّف) اتصلت به تاء الرفع فأصبح (تحوِّفْتُ) ، نقلت حركة الواو الى ما قبلها بعد
سلب حركتها فاستحققت الواو أن تقلب ياء — لوقوعها ساكنة بعد كسر — فأصبحت الكلمة
(تحيِّفْتُ) حذفت الياء لانتقاء الساكنين ، فأصبحت (تحيِّفْتُ) . ففي هذا المثال كما في
سابقه (طَال — هَاب) لم يتل الفعل عن بابه كما نقل في المثالين الأسبقين (قَالَ —
بَاع) . ولكن هنا احتجنا إلى عمل لم نحجج إليه في الأمثلة الأربعة السابقة وهو قلب الواو ياء .
فلذا كسرت الحاء مع الضمير (تحيِّفْتُ) ولولا هذا القلب لكان حقها أن تُضم .

(٤) فقول في (يخشى ، ويقضي ، ويدعو) (لم يخشَ) و (لم يقضِ) و (لم يدعُ)
يحذف حرف العلة فيها .

(٥) الأمثلة الثلاثة السابقة (يخشى ، يقضي ، يدعو) تقدر الضمة على أواخرها حالة الرفع
ولا تظهر أما في الأول فالتعذر وأما في الآخرين فللنقل . فهذا نقص الحركة حالة الرفع .

على أربعة أحرف مع الضمير إذا أخبرت به عن نفسك ، وذلك نحو
(غزا) و (رمى) والأصل (غَزَوْ) و (رَمَيَ) ، « تحركت الواو
والياء ^(١) » تقول مع الضمير (غَزَوْتَ) و (رَمَيْتَ) فرد كلا لأصله .

الرابع : المعتل العين واللام ويسمى لقيفاً مقروناً سمي لقيفاً لأن
حرفي العلة اجتماعاً فيه ومقروناً لأقترانهما نحو (شَوَا) بفتح الواو وقلب
يائه وهي لام الكلمة ألفاً « لتحركها وانفتاح ما قبلها » و (قَوِي) بكسر
الواو . و (رَوِي) بكسر الواو من الروي ^(٢) وفتحها من الرواية .

الخامس : المعتل الفاء واللام ، ويسمى لقيفاً مفروقاً لاقتراق حرفي
العلة فيه نحو (وَقَى) على وزن (رَمَى) .

السادس : المعتل الفاء والعين ، وهذا لم يوجد في الأفعال ، وإنما
وجد في الأسماء (يَمِين) ^(٣) و (يَوْم) و (وِل) .

السابع : المعتل الفاء والعين واللام ، وهذا أيضاً لم يوجد في الأفعال
بل الأسماء ، وذلك نحو (وَاو) و (يَاء) ^(٤) لاسمي الحرفين .

(١) يشير إلى القاعدة الصرفية التي ذكرت سابقاً — إذا تحركت الواو والياء وسبقهما فتح قلبتا
ألفاً — وهذا لما لم يحصل بالضمير ، وأما مع الضمير فلم تقلبا ألفاً بل تبقيا على أصلهما .
لأن الفعل مع الضمير بني على السكون ، فلم يبق مبرر للقلب ، تقول (نَحِشْتُ) وَفَضِيتُ
وَدَعَوْتُ) .

(٢) كذا بالأصل وحققها أن قلب الواو ياء وتدغم (الرِّي) والخلاصة أن الفعل (روى) قد
يكون من الباب الرابع (رَوَى تَرَوَى) فيكون لازماً من الرِّي ضد الظمأ وقد يكون من الباب
الثاني (رَوَى تَرَوَى) فيحتمل معنيين : (رَوَى) القوم أي استسقى لهم . وَرَوَى الحديث
وكلاهما مصدره رواية والأصل الأول ثم استعمر للثاني .

(٣) اسم مكان وليس له مشابهة .

(٤) يشير إلى أن أصلها (ياي) قلبت الياء ألفاً فاجتمع ألفان قلب الآخر منها همزة فصار
(ياء) .

فإن قيل : هذا الفعل أعني (جاء) من أي الأبواب عند الصرفين ؟
فالجواب : أنه من الباب الثاني أعني (فَعَلَ) بالفتح (يَفْعَلُ)
بالكسر كـ (ضَرَبَ يَضْرِبُ) .

وذلك لأن الصرفين حصروا الفعل الثلاثي في ستة أبواب :
الباب الأول : فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي وضمها في
المضارع كـ (تَصَرَ يَنْصُرُ) .

والباب الثاني : فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في
المضارع كـ (ضَرَبَ يَضْرِبُ) .

والباب الثالث : فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي والمضارع كـ (سَأَلَ
يَسْأَلُ) .

والباب الرابع : فَعَلَ يَفْعُلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في
المضارع كـ (فَرِحَ يَفْرَحُ) و (عَلِمَ يَعْلَمُ)^(١) .

والباب الخامس : فَعَلَ يَفْعُلُ بضم العين في الماضي والمضارع
كـ (حَسَنَ يَحْسُنُ) .

والباب السادس : فَعَلَ يَفْعُلُ بكسر العين في الماضي والمضارع
كـ (حَسِبَ يَحْسِبُ)^(٢) و (وَثِقَ يَثِقُ) .

فإن قيل : حيث كان (جاء)^(٣) من الباب الثاني ، يرد عليه ما ذكره
(١) ذكر مثالين لهذا الباب لأن المصدر في كل منهما مختلف عن الآخر : فَرِحَ فَرَحًا وَعَلِمَ
عِلْمًا .

(٢) المشهور في هذه الكلمة (حَسِبَ يَحْسِبُ) فتكون من الباب الرابع والذي ذكره
المؤلف جاء في بعض القراءات السبع . والمشهور أن أكثر مفردات هذا الباب من المثال أي
ما كان أوله حرف علة . مثل : وَثِقَ يَثِقُ ، وَلَيَّ يَلَيُّ وهو أقلها استعمالاً .

(٣) لا يخفى أن (جاء) هو اسم كان على الحكاية والخبر (من الباب الثاني) .

الصفريون من أن صيغة (فَعَلَ) بفتح العين ، إذا كان عينُ الفعل التي هي صيغته أو لأمه من حروف الحلق يكون من الباب الثالث (سَأَلَ يُسْأَلُ) (و) (مَنَعَ يَمْنَعُ) ، (و) (جَاءَ) لأمه حرف حلق فَلَمَّ لَمْ يَكُنْ كذلك ؟
 فالجواب : أن الذي ذكره الصفريون هو اشتراط كون الباب الثالث عينه أو لأمه حرف حلق لا أنهم اشتراطوا أن كل ماكانت عينه أو لأمه حرف حلق يكون من الباب الثالث ، بل تارة يكون منه كـ (سَأَلَ) (و) (مَنَعَ) ، وتارة يكون من الباب الأول كـ (دَخَلَ يَدْخُلُ) وتارة يكون من الباب الثاني كـ (نَحَتَ يَنْحِتُ) (و) (جَاءَ يَجِيءُ)^(١) والحاصل أنه متى وُجِدَ الباب الثالث وُجِدَ حرفُ الحلق ، ولايلزم من وجود حرف الحلق وجودُ الباب الثالث ، فيلزم من وجود المشروط وجودُ الشرط ولايلزم من وجود الشرط وجودُ المشروط^(٢) .

وحروف الحلق هي : الهمزة والهاء والحاء والحاء والعين والغين^(٣) .
 فإن قيل : قد وجد الباب الثالث من غير أن تكون العين ولا اللام حرف حلق ، وذلك نحو (أُنِيَ يَأْيِي) .
 فالجواب : أن ذلك شاذ مخالف للقياس سماعي يحفظ ولا يقاس

(١) أصله (يَجِيءُ) بسكون الجيم وكسر الياء ، نقلت حركة الياء — وهي حرف علة إلى ما قبلها — وهو الجيم الساكنة — لأن الحرف الصحيح أولي بالحركة من الحرف المعتل فصار (يَجِيءُ) .

(٢) الشرط عندهم (ما لازم من عدمه العدم ولايلزم من وجوده وجود ولا عدم) . فشرط الباب الثالث أن تكون عين الفعل أو لأمه حرف حلق ، فإن عدم هذا الشرط لم يكن الفعل من الباب الثالث ، ولكن قد يتحقق الشرط — بأن يكون عين الفعل أولامه — حرف حلق — ومع ذلك لا يوجد المشروط ، فلا يكون الفعل من الباب الثالث ، بل يكون من باب آخر .
 (٣) وهذه هي حروف الاظهار في أحكام النون الساكنة .

عليه (١).

فإن قيل : كيف يكون شاذاً وهو أفصح الكلام ، قال الله تعالى (ويأتى الله إلا أن يتم نوره) (٢).

فالجواب : أن كونه شاذاً لا ينافي وقوعه في كلام الله تعالى ، فإن الشاذ لا يكون مردوداً إلا إذا خالف القياس والاستعمال ، كعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . وأما إذا خالف القياس دون الاستعمال — كما هنا — فإنه مقبول .

فإن قيل : من أي شيء مشتق (جاء) ؟

فالجواب : أنه مشتق من المصدر ، على الصحيح عند البصريين (٣) ، وهو (الجيء) .

فإن قيل : ما حقيقة الاشتقاق ؟

فالجواب : أنهم عرفوه بقولهم (أن تجد لفظين تناسبا في اللفظ والمعنى) .

فإن قيل : ما يسمى اشتقاق (جاء) من (الجيء) ؟

فالجواب : أنه يسمى اشتقاقاً صغيراً لأن بين (الجيء) و (جاء) تناسباً في الحروف والترتيب . وذلك لأنهم قسموا الاشتقاق ثلاثة أنواع :

(١) قالوا في أبي يأتى : كأنها حملت على (انتقع) فرع (منع) وهو من الباب الثالث .
(٢) التوبة ٣٢ .

(٣) يشير إلى الخلاف المشهور : هل الأصل الفعل أم المصدر ؟ إن قلت الفعل هو الأصل فقد جعلت المصدر مشتقاً منه فليس بمصدر ، وإن قلت المصدر هو الأصل فالفعل مشتق منه . والبصريون والكوفيون هما المدرستان اللغويان اللتان خدمتا اللغة العربية الخدمة الجليلة ، فمكاتبهما في علوم العربية بمثابة المذاهب الفقهية الأربعة في علم الشريعة . على أن مدرسة البصريين كانت هي الأكثر توفيقاً ونجاحاً . و (الجيء) في الأصل مصدر ميمي وآثرت حذف الميم .

صغير : وهو أن يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب نحو
(ضَرَبَ) من (الضَّرَبَ)^(١) .

كبير : وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب ، وذلك
نحو (جذب) من (الجذب)^(٢) .

أكبر : هو أن يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نَعَقَ من النَهَقَ^(٣) .

فإن قيل : هل هذا الفعل أعني (جاء) لازم أم متعد ، وما الفرق

بينهما ؟

فالجواب : أنه فعل متعد^(٤) . والفرق بين اللازم والمتعدي : أن اللازم

لا ينصب المفعول به بنفسه^(٥) ، نحو : (مررت بزيد) ، بخلاف

المتعدي ، نحو (ضرب زيد عمراً) . وعلامة الفعل المتعدي أن اتصل به

هاء غير المصدر ، نحو (زيد ضربه) ، بخلاف اللازم فإنه لا اتصل به

هاء غير المصدر ، ولا يتعدى إلا بواسطة حرف الجر نحو (مررت

(١) ضرب — يضرب — اضرب — ضارب — مضروب — ضربة — ضراب — مضراب

وكذلك ضَارَبَ يُضَارِبُ مضاربة وكذلك اضطرب يضطرب وكذلك ضَرَبَ — يُضَرَّبُ .. الخ

اشتقاق هذه الكلمات جميعاً من الضرب هو من قبيل الاشتقاق الصغير فهي جميعاً ترد إلى

الأصل الثلاثي (ض ر ب) ثم زهدت تلك الزيادات المتنوعة لتؤدي المعاني المختلفة .

(٢) الكلمتان : جذب — جذب حروفيهما واحدة ولكن اختلف ترتيب الحروف فيهما واختلاف

الترتيب لا يقطع الصلة بين الكلمتين بل يبقى بينهما نوع صلة كما في المثال المذكور وكما

في : قبض وقبض — شرط وشطر .. الخ .

(٣) واليك مزيداً من الأمثلة : قبض — قبض — قبض — قبض — قبض فكلها أنواع في القبض وكذلك

نحر — نحر — نحر فالأول والأخير مختصان بالدم غالباً والثاني أعظم منهما . وكذلك قص —

فصل — قصم — قصم أنواع من جنس واحد . وكذلك زار — زار — زار فكلها مشتركة في بعض

المنعى . وأخيراً انظر في صلب — صلد — صلح — صلح تجد بينها اشتراكاً في المعنى .

(٤) وإغفال ذكر المفعول لا يدل على لزومه بل للاستغناء عنه كما في أكل وشرب .

(٥) ولكن بواسطة حرف الجر .

يزيد^(١)، ولا يصل إلى هاء غير المصدر إلا بحرف الجر أيضاً، نحو (زيد مررت به) . والتقييد بهاء غير المصدر للاحتراز عن هاء المصدر، فإنها تتصل باللازم والمتعدي، نحو (المرور مررتي) و(الضرب ضربته) .
فإن قيل: ما الدليل على أن جاء متعد؟

فالجواب: أن الدليل على ذلك نصبه المفعول به، قال تعالى: (إذا جاءك المنافقون)^(٢) فالكاف مفعول مبني على الفتح في محل نصب، والمنافقون فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم .
فإن قيل: ما حقيقة الفعل الماضي؟

فالجواب: أنه كلمة دلت على معنى في نفسها، وهو الحدث، واقرن ذلك الحدث بالزمن الماضي فهو يدل على الحدث والزمان مطابقة، وعلى أحدهما تضمناً، وعلى الفاعل التزاماً^(٣).

(١) وقع هذا المثال في الأصل مقدماً على قوله (ولا يتعدى ..) وأظن ذلك من خطأ النسخ.

(٢) المنافقون: ١ .

(٣) جمع المؤلف رحمه الله تعالى أقسام الدلالة بهارة موجزة . وهي كما ذكر ثلاثة أقسام:

- أ — دلالة المطابقة: كدلالة كلمة (الشمس) على القرص المضيئ المتوهج المسمى قمساً .
ب — دلالة التضمن: كدلالة كلمة (الشمس) على الأشعة الضوئية أو على شكل القرص أو على اللون الفضي التوهج، لأن هذه الأمور كلها أجزاء ومعنى الشمس يتركب من جميعها .
د — دلالة الالتزام: كدلالة كلمة (الشمس) على النهار أو الحرارة أو النور فكل ذلك لازم عنها، أو لها .

ونعود للفعل الماضي ونأخذ (جاء) مثلاً: فهو يدل على حدث هو الجيء وعلى حصول هذا الحدث في الزمان الماضي مطابقة، كما يدل على كل واحد من الحدث والزمان الماضي تضمناً لأن كلا منهما عنصر داخل في تركيب معنى (جاء)، ويدل على من حصل منه الجيء وهو الفاعل التزاماً لأنه لا يعقل فعل بغير فاعل ولا أثر بغير مؤثر .

فإن قيل : فما علامته ؟ وما حكمه ؟ .

فالجواب : أن علامته قبول تاء التانيث الساكنة ، وقبول تاء الفاعل ، نحو : (جاءَتْ) و (جِئْتُ) وحكمه البناء على الفتح لفظاً — كما مر — أو تقديراً ، وذلك إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، فإنه يسكن كراهة أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة . لأن الفعل والفاعل كشئ واحد . وذلك نحو (ضَرَبْتُ) فيكون الفتح مقدراً^(١) .

فإن قيل : إن (جاء) إذا أسند للضمير لا يظهر فيه توالي أربع متحركات ، بل ثلاثة .

فالجواب : أنه فيه أربع متحركات باعتبار الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، لأن المحذوف لعله كالثابت ، لأن أصله (جَيَّأْتُ) بفتح الجيم والياء ، حُوِّلَ إلى باب (فَعِلَ) بالكسر — كما مر — توصلاً إلى نقل حركة الياء وحذفها ، ثم نقلت حركة الياء إلى الجيم بعد سلب حركتها ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . فباعتبار الياء المحذوفة يقال إنه لو لم يسكن آخره لاجتمع فيه أربع متحركات .

فإن قيل : فما الفرق بين الفعل الماضي واسم الفعل الماضي ، مع أن كلاً يستفاد منه حدث في الزمان الماضي نحو (بَعُدَ : وَهَيَّأَتْ)^(٢) ؟

فالجواب : أن اسم الفعل موضوع ليدل على لفظ الفعل ، ولفظ الفعل يدل على الحدث ، فدلالة اسم الفعل على الحدث بالواسطة ،

(١) معنى كون الفتح مقدراً أنه لولا كراهة توالي أربع متحركات في كلمة واحدة لظهر ، فصار مقدراً منع من ظهوره الكراهة ، ولولا ذلك قلت (ضَرَبْتُ) .

(٢) فهما بمعنى واحد لكن الأول فعل ماض ، والثاني اسم فعل ماض ولا يقال له فعل .

بمخلاف الفعل فإنه موضوع ليدل على الحدث والزمان بنفسه بلا واسطة (١)
شيء آخر . وأيضاً : اسم الفعل لا يقبل علامات الفعل وإلا كان فعلاً .

فإن قيل : ماهذا المد الموجود في قولك (جاء) ؟

فالجواب : أنه مد متصل . وذلك لأن القراء قسموا المد إلى طبيعي
وغير طبيعي ، فالطبيعي ما كان بقدر ألف ، وذلك قدر حركتين . وذلك في
الألف والواو والياء التي ليس بعدها همزة ولا ساكن . نحو : (الفتى)
(يدعو) و (القاضي) .

وغير الطبيعي قسموه الى لازم وواجب وجائر .
فاللزام : هو الذي يجيء في كلمته أو كلمتيه (٢) بعد حرف المد
حرف ساكن وصلاً ووقفاً (٣) . فيمد بقدر ألفين زيادة على المد الطبيعي
فيكون بقدر ست حركات ، وذلك نحو : (دابة) و (ق) و (الآن) ،
وسمي لازماً للزومه عند جميع القراء .

والواجب : هو الذي يجيء في كلمته بعد حرف المد همزة ويكونان
من كلمة ، ويسمى متصلاً نحو : (جاء) و (بالسوء) و (سي) فإن
كانا من كلمتين سمي منفصلاً نحو (موسى أمر) و (القاضي أمر)

(١) اشار إلى أن المد اللزم قد يأتي في كلمة أو كلمتين .

مثال الأول : الحاقّة — حاجوك — (ص) — وكلنا (ل) من (الر) .

مثال الثاني : الآن — الله — آلذكرين وكلنا في (ل) من (الم) فاللام وإن كان فيها
مد إلا أنه بوجود الميم بعدها اكتسب صفة خاصة كونه متقللاً .

(٢) قوله (وصلاً ووقفاً) يخرج المدّ العارض للسكون بسبب الوقف فليس من اللزم .

ور (قولوا آمنا) ^(١) . وحكم المتصل (أن) ^(٢) يمد وجوباً زيادة على المد الطبيعي ، واختلفوا في قدر ذلك . فقال أبو عمرو ^(٣) وقالون ^(٤) وابن كثير ^(٥) : مقدار ألف ونصف وقيل ألف وربع . والمراد : أن ذلك قدره باعتبار المد الطبيعي ومازید عليه ، وعند ابن عامر ^(٦) والكسائي ^(٧) مقدار

(١) البقرة : ١٣٦ — والعنكبوت ٤٦ — والمثلين الأول والثاني من كلامه .
(٢) في الأصل (وحكم المتصل الذي يمد وجوباً) ولم أجد لها وجهاً فأبدلت (أن) بالاسم الموصول .

(٣) أبو عمرو : الإمام أبو عمرو بن العلاء التميمي المازني أحد الأئمة السبعة الذين تواترت قراءتهم وانتشرت وعم النفع بها قرأ على جماعة من التابعين بالحجاز والعراق وقرأ عليه خلق كثير كان إماماً في العربية كما هو إمام في القراءة ولد بمكة سنة (٦٨) وتوفي بالكوفة سنة (١٥٤) رحمه الله تعالى ورضي عنه .

(٤) قالون : واسمه عيسى بن منيا ، وقالون كلمة رومية معناها (تجيد) لقبه بذلك شيخه الإمام نافع رحمه الله تعالى ، وقالون يروى قراءة هذا الامام رحمهما الله تعالى ورضي عنهما . فهو من الرواة وليس من الأئمة .

(٥) ابن كثير : الإمام عبد الله بن كثير أحد الأئمة السبعة قرأ على جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وقرأ على غيرهم ولد بمكة سنة (٤٥) أقام مدة بالعراق ثم رجع إلى مكة وقرأ عليه خلق كثير ولم يزل الإمام المجتمع على قراءته بمكة حتى توفي سنة (١٢٠) رحمه الله تعالى ورضي عنه .

(٦) ابن عامر : الإمام عبد الله بن عامر أحد أئمة القراء السبعة تابعي جليل القدر قرأ على جماعة من الصحابة رضي الله عنهم — وقرأ على غيرهم ولد سنة (٨) من الهجرة أي قبل وفاة الرسول ﷺ اجتمع له في دمشق إمامة المسجد الجامع — المسجد الأموي — والقضاء وهو شيخ القراء فيها وإمامهم . توفي رحمه الله تعالى سنة (١١٨) ورضي عنه .

(٧) الكسائي : الإمام علي بن حمزة الكسائي أحد أئمة القراء السبعة كان إماماً في العربية كما هو في القراءة ، كان يما كثر عليه طلاب القراءة فيجلس على كرسي فيقرأ عليهم القرآن حتى يحتم ، وهم مضطربون عنه حتى الوقف والابتداء . توفي سنة (١٨٩) رحمه الله تعالى ورضي عنه ويقال انه عاش سبعين سنة .

ألفين ، وعند عاصم^(١) مقدار ألفين ونصف ، وعند حمزة^(٢) وورش^(٣) مقدار ثلاث ألفات وهذه طريقة التيسير^(٤) . وطريقة الشاطبية^(٥) ليس فيها إلا مرتبتان ، إما أن يمد بقدر أربع حركات أو ست حركات ، فالأربع بقدر ألفين ، والست بقدر ثلاث ألفات .

والمنفصل : يجري فيه جميع ذلك . إلا أن الزيادة فيه على الطبيعي جائزة لا واجبة .

وبقي قسم آخر : وهو الوقف العارض نحو (نستعين) فيجوز مده إلى ست حركات .

(١) عاصم : هو الإمام عاصم بن أبي النجود الأسدي أخذ الأكمة البدور السبعة وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن الكريم تابعي جليل قرأ على جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وحسبه كرامة أن جمهور المسلمين اليوم يقرأون قراءته رضي الله عنه وعن اعوانه الذين بهم يقتدئ . توفي سنة (١٢٧) أو بعد ذلك رحمة الله تعالى ورضي عنه .

(٢) حمزة : هو الإمام حمزة بن حبيب الزيات أحد الأكمة السبعة كان من أعظم الناس اجتهاداً في قراءة القرآن ليل نهار ولد سنة (٨٠) وتوفي سنة (١٥٤) أو بعد ذلك رحمة الله تعالى ورضي عنه .

(١٣) ورش : هو الراوي الثاني من رواية الإمام نافع رحمه الله تعالى — وقد سبق ذكره قالون . وكلمة ورش لقب ، لقبه به شيخه الإمام نافع واسمه عثمان بن سعيد ولد بمصر ورحل إلى المدينة ليقراً على نافع فقرأ عليه ثم عاد إلى مصر وتوفي بها سنة (١٩٧) رحمه الله تعالى .

وإذ ذكرنا الإمام نافعاً في ترجمتين لراويه فنحب أن نذكر ترجمته : هو الإمام نافع بن أبي نعيم ، كان إمام دار الهجرة وقرأ على سبعين من التابعين ، روي أنه كان إذا قرأ يشم من فيه ريح المسك كرامة من الله تعالى . توفي سنة (١٦٩) عن عمر طويل رحمه الله تعالى ورضي عنه .

(٣) التيسير : لحفظ القراءات السبع للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (٣٧١ — ٤٤٤) من أجل الكتب المصنفة في هذا الفن وهو أصل الشاطبية .

(٤) الشاطبية : منظومة في علم القراءات اسمها (حرز الأمانى ووجه التهاني) وصيغت الشاطبية نسبة لمؤلفها الإمام قاسم بن فيو الشاطبي وثالث عناية كيبؤ من العلماء شرحاً ودراسة ..

فإن قيل : مامد (زيد) ؟

فالجواب : أن بعض القراء أجاز أن يعامل حرف اللين معاملة حرف المد ، فإذا وقع بعده ساكن لوقف نحو (وآمنهم من خوف)^(١) و (جاء زيد) يجوز المد والقصر والتوسط ، وكذا إذا وقع بعده ساكن لادغام نحو (كَيْفَ فَعَلَ)^(٢) .

وحرف اللين : هو الواو والياء إذا سكنا وانفتح ما قبلهما ، نحو (خَوْف) و (بَيَّت) .

وحرف المد : هو الألف ، والواو والياء إذا سكنا وتحرك ما قبلها بحركة مجانسة لهما^(٣) .

فإن قيل : مامعنى الفاعل ؟

فالجواب : أن الفاعل في اللغة من أوجد الفعل ، وفي اصطلاح النحويين :

هو الاسم المرفوع الذي أسند لفظ الفعل إليه باعتبار صدور حدث

(١) سورة قريش ٤ .

(٢) هذا في قراءة الإمام أبي عمرو بن العلاء وقد مرت ترجمته قرئاً .

(٣) قد يستغرب القارئ تعرض المؤلف رحمه الله تعالى لهذه المباحث — التي تعودنا أن نصادفها في كتب التجويد — في أثناء مباحثاته اللغوية ، فقد استقر خطأ في أذهان كثير منا أن علم التجويد خاص بالقرآن الكريم . وساعد على هذا الخطأ إعمال كثير من كليات اللغة العربية واجبها في خدمة هذا العلم الجليل وهو في الحقيقة غصن من دوحة اللغة العربية لكن لما كان كلام الله تعالى أجمل الكلام وأفضله كان يهياً أن يعتني أهل القرآن بهذا العلم ليقوموا السهم بكلام الله على أتم وجه وأكملة . وتجدر الإشارة الى أن كليات اللغات الأجنبية تعتني كثيراً بما يسمى (الصوتيات) أو (علم الأصوات) ويشمل ذلك مباحث كثيرة تلتقي مع مباحث علم التجويد . وإن كان تراثنا في ذلك أكمل استيفاء وأنضج .

ذلك الفعل من مدلوله كـ (ضرب زيد) ^(١) ، أو باعتبار قيامه به كـ (مات زيد) ^(٢) .

فإن قيل : ما سبب كون الفاعل مرفوعاً ؟

فالجواب : أن الفاعل صدر الفعل من مدلوله وهو أشرف ممن وقع عليه الفعل ، والرفع أشرف من غيره فأعطي الأشرف للأشرف طلباً للمناسبة .

فإن قيل : هل الفاعل أصل المرفوعات أم المبتدأ ؟

فالجواب : أن في ذلك خلافاً فمنهم من قال : إن الفاعل أصل لأن عامله لفظي وهو أقوى من غيره ، والمبتدأ عامله معنوي . ومنهم من قال : إن المبتدأ أصل لأنه متقدم ويهم به .

فإن قيل : ما فائدة الخلاف ؟

فالجواب : أن فائدته ترجيح أحد الأمرين عند تعارض إعرابين في كلمة ، بأن احتملت كونها فاعلاً أو مبتدأ ونحلت عن المرجحات ، فإن قلنا : الفاعل أصل ، فجعلها فاعلاً أرجح ، وإن قلنا : المبتدأ أصل فجعلها مبتدأ أرجح ، وقد قيل بمثل ذلك في قوله تعالى (ليقولن الله) ^(٣) ، التقدير خلقنا الله .

وقيل : الله خلقنا .

فإن قيل : ما حقيقة الرفع .

(١) فالضرب حدث صدر من زيد فهو الذي أحدث .

(٢) والموت حدث ولكنه لم يصدر من زيد لأن زيدا لم يحدث شيئاً إنما حدث الموت فيه فاستناد الموت له لاعل أنه أحدثه ولكن على أنه ظهر به وتحقق .

(٣) الزعرور ٨٧ « ولعن سألتهم من خلقهم ليقولن الله »

فالجواب : أنه على القول بأن الإعراب لفظي ، هو الضمة وماناب عنها ، وعلى القول بأنه معنوي ، فهو : تغيير مخصوص علامته الضمة وماناب عنها .^(١)

فإن قيل : قولكم : علامة رفعه الضمة ، هل هذا على القول بأن الإعراب لفظي أو معنوي ؟ .

فالجواب : أن الظاهر أنه على القول بأنه معنوي ، وإن أريد الجري على القول بأنه لفظي .
لقليل فيه : ورفع كذا .

فإن قيل : هل يصح تخريجه على القول بأنه لفظي ؟ .

فالجواب : أن بعضهم أجاز ذلك ، قال ووجهه أن الضمة إعراب من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل ، وعلامة إعراب من حيث خصوصها .

فإن قيل : (زهد) هذا الفاعل هل هو نكرة أو معرفة وما الفرق بينهما ؟

فالجواب : أنه معرفة . والفرق بينهما أن المعرفة ما وضع لشيء بعينه لا يتناول غيره .

والنكرة ما وضعت لشيء شائع يصح صدقه على أفراد . وعلامة النكرة قبول (ال) أو وقوعها موقع ما يقبله . فالأول نحو (رجل) والثاني نحو (ذي) بمعنى صاحب^(٢) . والمعرفة بخلاف ذلك . ومعلوم أن (زهداً)

(١) تقدم الخلاف في الإعراب هل هو لفظي أم معنوي في أول الرسالة عند الكلام على البناء .

(٢) علامة النكرة أنه يقبل (ال) التعريف ، أو يقع موقع اسم يقبلها فكلمة (ذي) — وهي أحد الأسماء الخمسة التي تعرب بالحروف — نكرة لأنها تقع موقع كلمة (صاحب) غير عملة بـ (ال) فقولك (أحمد ذو إحسان) أو (ذو الإحسان) تستطيع أن تستبدل فيه بـ يتبع

موضوع للذات المعينة ولا يقبل (ال) فصيح كونه معرفة .^(٣)
فإن قيل : (زيد) من أي أنواع المعارف ؟ .
فالجواب : أنه من قبيل المعرفة بالعلمية الشخصية . لأنه موضوع
للذات المشخصة المعينة .

فإن قيل : فما الفرق بين المعرفة بالعلمية الشخصية ، والمعرفة
بالعلمية الجنسية ؟ .

فالجواب : أن علم الشخص ما وضع لمشخص ذهنياً وخارجاً كـ
(زيد) ، وعلم الجنس ما وضع للحقيقة والماهية المستحضرة في الذهن —
بقيد الاستحضار — وإن كان يصدق على كل فرد من أفراد . وذلك كـ
(أسامة) فإنه موضوع لحقيقة الحيوان المفترس بقيد استحضاره ويطلق
على كل فرد من أفراد .

فإن قيل : فما الفرق بين هذين — أعني علم الجنس وعلم
الشخص — وبين اسم الجنس كـ (أسد) ؟

فالجواب : أما هذان فقد علمت ما وضعه ، وأما اسم الجنس
(أسد) فهو ما كان موضوعاً للحقيقة والماهية ، لا بقيد الاستحضار .
فإن قيل : فما الفرق بينه وبين النكرة ؟ .

فالجواب : أن الفرق بينهما اعتباري ، يتحققان في نحو (رجل)
كـ (أسد) ، فمن حيث وضعهما للحقيقة والماهية يسميان اسمي جنس ،
ومن حيث صدقهما على المفرد يسميان نكرتين ، وتحقيق الكلام على

« كلمة (صاحب) بكلمة (ذو) سواء كان المضاف اليه معرفة أم نكرة . بخلاف اسم
الإشارة (ذا) وأحواله فإنها معارف .

(جاء زهد) من حيث الوضع سيأتي في آخر المبحث إن شاء الله تعالى .
فإن قيل : (زهد) هل هو من قبيل الأعلام المنقولة أو المرتجلة ، وما
الفرق بينهما ؟

فالجواب : أنه علم منقول من المصدر ، لأن أصله مصدر (زادَ يزيدُ
زَيْدًا) . والفرق بين المنقول والمرتجل أن المنقول ماسبق له استعمال قبل
العلمية في غير العلمية ، كـ (فضل) و (أسد) ، والمرتجل مالم يسبق له
استعمال قبل العلمية في غيرها كـ (سُعاد) و (أُدد)^(١) .

فإن قيل : هل يجوز دخول (ال) على زهد ؟
فالجواب : أنه لا يجوز ، لأن الأعلام لا تدخل عليها (ال) .

فإن قيل : إن بعض الأعلام قد دخلها (ال) كـ (الفضل)
و (الحارث) فهلا كان زهد من هذا القبيل ؟
فالجواب : أن (ال) في (الفضل) و (الحارث) زائدة للمح
الأصل أي إشارة إلى ملاحظة الأصل المنقول عنه ، ومع ذلك هو سماعي
يقتصر فيه على ماسمع من العرب فلا يجوز ذلك في (زهد)^(٢) .
فإن قيل : مجموع (جاء زهد) ما يسميه النحويون ؟
فالجواب : أنه يسمى جملة .

(١) اسم جد عربي قديم ويقال فيه : أُدٌّ ، وأُدد وهو فيما يروى أبو (عدنان) الجد —
المشهور الذي رفع النسب الشريف إليه .

(٢) ترد ال زائدة لغير التعريف في مواضع مختلفة فتكون إما لازمة كما في الأسماء الموصولة
وإما عارضة ، والعارضة إما خاصة — كما في ضرورة الشعر — وإما مجوزة للمح الأصل وهي
المذكورة هنا . وأكثر ماتقع فيما نقل عن صفة مثل الحارث — العباس — الحسن وقد تقع في
المنقول عن مصدر أو عين وكلها سماعية .

فإن قيل : ماحقيقة الجملة ؟

فالجواب : أن الجملة ماتركبت من فعل ومرفوعه ، أو من مبتدأ وخبره . والأولى تسمى فعلية والثانية تسمى اسمية .
وأما الظرف والجار والمجرور فيحتمل تقدير متعلقهما اسماً أو فعلاً فلذلك يسميان شبه جملة وضابط الاسمية : ماصدرت باسم ، والفعلية ماصدرت بفعل .

فإن قيل : ما يحتاج اليه كل مركب ؟

فالجواب : أن كل مركب يحتاج الى علل أربع :

- ١ — علة مادية : وهي أجزاؤه .
- ٢ — وعلة فاعلية : وهي الفاعل المركب .
- ٣ — وعلة صورية : وهي ^(١) الحاصلة بعد التركيب .
- ٤ — وعلة غائية : وهي ثمرته ونتيجته المرتبة عليه كالجلوس على السرير مثلاً وكإفادة الكلام ^(٢) .

(١) الواو والضمير غير موجودين في الأصل ورأيت زادتكما لينسجم مع ما قبله وما بعده .
(٢) العلة عندهم : (كل أمر يصدر عنه أمر آخر ، بالاستقلال أو بانضمام أمر غوي) فقد تكون العلة واحدة أو متعددة وإذا تعددت العلل فلا بد من اجتماعها لينتج المعلول . وبين أنه لا بد في كل مركب (مادي أو معنوي) من أمور أربعة سماها عللاً على طريقة المتقدمين .
(أ) مادية : وهي أجزاء السرير مثلاً من قوائم وعرضيات أو أجزاء الجملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر .
(ب) فاعلية : وهو صانع السرير في المثال الأول والمكلم الذي نظم الكلام في المثال الثاني .

(ح) صورية : الصورة المعروفة للسرير التي تحقق المقصود منه ، أو صورة الجملة المرتبة على ماعهد في نظم الكلام .
(د) غائية : الثمرة المقصودة من التركيب وهي الجلوس على السرير في المثال الأول وإفادة المخاطب بالكلام المعنى المقصود .

فإن قيل : هل هذه الجملة أعني (جاء زيد) صغرى أو كبرى وما الفرق بينهما ؟

فالجواب : أنها لاصغرى ولا كبرى . وذلك لأن النحويين جعلوا الصغرى ما وقعت خبراً عن غيرها كـ (قام أبوه) من قولك (زيد قام أبوه) . والكبرى ما كان خبرها جملة كـ (زيد قام أبوه) بتامها والتي لاصغرى ولا كبرى ما خلعت عن الأمرين كـ (جاء زيد) و (زيد قائم) وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين وقد اجتمعت الأقسام كلها في قول ابن مالك :

(وكلمة بها كلام قد يؤم)^(١) .

الجميع جملة كبرى فقط ، لأن المبتدأ فيها خبره جملة ، وجملة قوله (قد يؤم) صغرى فقط لأنها وقعت خبراً عن غيرها ، وجملة قوله (كلام قد يؤم) كبرى باعتبار أن المبتدأ فيها خبره جملة ، وصغرى باعتبار وقوعها خبراً عن غيرها^(٢) .

(١) هذا الشطر هو عجز البيت التاسع من ألفية الامام ابن مالك ، رحمه الله تعالى . وقبله :
واحدة كلمة والقول عم

(٢) كلمة بها كلام قد يؤم : اعراب المفردات .

كلمة : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة ولا يخفى عليك أن الذي سوغ الابتداء بها كونها تدل على مخصوص وهو اللفظ المؤلف من الكاف واللام والميم والتاء المربوطة (كلمة) فهي كقولك (أسد قد يسمى به إنسان) .

بها : جار ومجرور متعلقان بالفعل يؤم .

كلام : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة وسوغ الابتداء بها تقدم الجار والمجرور عليها .

قد : حرف تقليل .

يؤم : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مبني للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقريره هو عائد على — كلام — في محل رفع نائب فاعل .

فإن قيل : هل جملة (جاء زيد) لها محل من الإعراب أم لا ،
وما الفرق بين ماله محل وبين مالا محل له ؟

فالجواب : أنها لا محل لها من الإعراب لأنها جملة ابتدائية أي
مستأنفة ، ولم تحل محل المفرد . والفرق بين مالا محل له وماله محل :
أن ماحل محل المفرد له محل من الإعراب ، وما لا محل له من الإعراب لا محل
له ، و (جاء زيد) من هذا القبيل .

وذلك لأن النحويين جعلوا ما محل محل المفرد سبعة أقسام ، وما لا محل
سبعة ، فإذا نظرت الى (جاء زيد) تجده من السبعة التي لا محل لها
المفرد . وقد نظم بعضهم تلك المواضع الأربعة عشر في قوله :

(أ)

جعل أنت ولها محل يعرب سبع لأن حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية وكذا المضاف لها بغير تردد
وجواب شرط جازم بالفاء أو وإذا وبعض قال غير مقيد
ومعلق عنها وتابعة لما هو معرب أو ذو محل فاعده

(ب)

وأنتك سبع ماها من موضع صلة وعارضة وجملة مبتدئ
وجواب أقسام وما قد فسرت في أشهر والخلف غير مبعد

أعراب الجملة :

جملة (يؤم) المكونة من الفعل ونائب الفاعل (الضمير) في محل رفع خبر لـ (كلام)
وهي الصغرى . جملة (كلام وخبرها) جملة يؤم في محل رفع خبر لـ (كلمة) وهي صغرى
وكبرى باعتبارهن جملة (كلمة وخبرها المكون من كل ما بعدها استئنافيه لا محل لها من الأعراب
وهي الكبرى .

ويقيد تخصيص وبعد معلق لاجازم وجواب ذلك أورد
وكذاك تابعة لشيء ماله من موضع فاحفظه غير مفند

وينبغي التمثيل لذلك تسميماً للفائدة :

أ — فأمثلة الجملة التي لها محل من الاعراب :

١ — الخبرية نحو (زيد أبوه قائم) .

٢ — والحالية نحو (جاء زيد والشمس طالعة) .

٣ — والمحكية بالقول نحو (قال إني عبد الله)^(١) .

٤ — والمضاف إليها نحو (إذا جاء نصر الله)^(٢) .

٥ — والواقعة جواب شرط جازم مقرون بالفاء نحو (ماتفعلوا من خير فإن الله به عليم)^(٣) أو باذا نحو (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)^(٤) .

٦ — والمعلق عنها نحو (علمت لزيد قائم)^(٥) .

٧ — والتابعة للمعرب نحو (واثقوا يوماً ترجعون فيه الى الله)^(٦) .

والتابعة لجملة لها محل من الاعراب نحو (زيد قام أبوه وقعد

أخوه) . فجملة (قعد أخوه) محلها رفع إذا كانت معطوفة على

(١) مريم ٣٠ .

(٢) النصر ١ .

(٣) البقرة ٢١٥ .

(٤) الروم ٣٦ ولا يخفى عليك أن (إذا) هي الفجائية .

(٥) المقصود بالتعلق عنها أن الفعل علم قد كف عن نصب المفعولين فرضاً مبتدأً وخبراً والذي كف الفعل عن نصبهما هو اللام ، فالجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد مفعولي علم .

(٦) البقرة ٢٨١ .

الصغرى^(١) .

(٣)

ب — وأمثلة الجمل التي لاجل لها من الاعراب :

١ — الصلة نحو (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب)^(٢) .

٢ — والمعتضة نحو (فان لم تفعلوا — ولن تفعلوا — فاتقوا النار)^(٣) .

فجمله (ولن تفعلوا) معترضة بين الشرط وجوابه .

٣ — والجمله الابتدائية نحو (إنا أنزلناه)^(٤) .

٤ — والواقعة جواباً للقسم نحو قوله تعالى (والكتاب المبين إنا أنزلناه)^(٥) .

٥ — والمفسرة نحو قوله تعالى (كمثل آدم خلقه من تراب)^(٦) فجمله

(خلقه من تراب) تفسير لثل . والمشهور أنه لافرق بين أن تفسر ماله

محل^(٧) من الاعراب كهذا المثال أو لاجل^(٨) له نحو (زهداً ضريته)^(٩) .

(١) في الأصل (اذا كانت معطوفة على الكبرى) وهو خطأ ظاهر فالكبرى هنا لاجل لها ابتدائية والصغرى (قام أبوه) في محل رفع خبر . وجمله (فقد أعوه) يمكن عطفها على الكبرى أو الصغرى فان عطفت على الكبرى فلا محل لها وإن عطفت على الصغرى — وهو المقصود بالتمثيل هنا — فمحلهما الرفع لأنها معطوفة على جملة عملها الرفع .

(٢) الكهف ١ .

(٣) البقرة ٢٤ .

(٤) القدر ١ ولا يخفى عليك أن التمثيل بالجملة الكبرى لأن الصغرى في محل رفع خبرها .

(٥) الدخان ٢ ، ٣ — وتكرر هنا الملاحظة السابقة .

(٦) آل عمران ٥٩ .

(٨) في الأصل في الموضعين كلمة (حظ) بدل من محل . وهي محتملة لكن ظننتها خطأ مطبعياً .

(٩) زهداً : مفعول به لفعل محذوف فسمو ما بعده . وجمله الفعل المحذوف مع فاعله لاجل

لها ابتدائية ، وجمله ضريته تفسير لتلك الجملة فلا محل لها .

وقال الشلوبين^(١) : إن فسرت مالا محل له فلا محل لها ، وإلا فهي تابعة لما تفسره . وإلى هذا أشار بقوله (في أشهر .. الخ) . وأما المفسرة لضمير الشأن فلها محل نحو (إنه زيد قائم) فالجمله في محل رفع خبر إن ومفسرة لضمير الشأن .

٦ — والواقعة جواباً لمعلق أي لشرط غير جازم . نحو (إذا جاء زيد فأكرمه) ونحو (إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون)^(٢) . ومثلها ما وقعت جواباً لشرط جازم ولم تقترن بالفاء نحو (إن جاء زيد أكرمه) . فإن لفظ الفعل محكوم عليه بأنه في محل جزم جواب الشرط . والجمله لا محل لها .

٧ — والتابعة لما لا محل له من الاعراب : نحو (قام زيد وقعد عمرو) فجملة (قعد عمرو) معطوفة على جملة (قام زيد) وجملة (قام زيد) ابتدائية لا محل لها فكذلك ما عطف عليها .

فان قيل : هل جملة (جاء زيد) خبرية أو إنشائية وما الفرق بينهما ؟ فالجواب : أنها خبرية . لأن الخبرية هي منسوبة للخبر وهو الكلام المحتمل للصدق والكذب ، وعرفوه بأنه : ما حصل مدلوله خارجاً وكان لفظه حكاية عنه . كـ (جاء زيد) و (زيد قائم) والانشاء ما حصل مدلوله به كـ (اضرب زيدا) .

فان قيل : هل الاسناد في (جاء زيد) حقيقي أو مجازي وما الفرق بينهما ؟

(١) الشلوبين : هو عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي أندلسي كان إماماً في العربية وتصدر لإقراء النحو قديماً من سنة (٥٦٢ — ٦٤٥) .
(٢) الروم ٢٥ ولا يخفى عليك أن إذا الأولى شرطية ظرفية والثانية الفجائية .

فالجواب : أنه إسناد حقيقي ، والفرق بينه وبين الإسناد المجازي أن الإسناد الحقيقي إسناد الشيء إلى من هو له . ك (أنبت الله البقل) ، ويسمى حقيقة عقلية . والإسناد المجازي إسناد الشيء إلى غير من هو له للملازمة بينهما ك (أنبت الربيع البقل) ويسمى مجازاً عقلياً . فإسناد الإنبات إلى الربيع هنا مجاز عقلي لأنه إسناد للسبب العادي^(١) .

فان قيل : استعمال كل من (جاء) و (زهد) هنا هل هو حقيقة أو مجاز وما الفرق بينهما ؟

فالجواب : أن كلا منهما حقيقة والفرق بينه وبين المجاز أن الحقيقة استعمال الكلمة فيما وضعت له ، كاستعمال الصلاة في الدعاء عند اللغويين وكاستعمال الأسد في الحيوان المفترس .

والجواز : استعمال الكلمة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينه مانعة عن إرادة المعنى الأصلي ، كاستعمال الصلاة في الأقوال والأفعال

(١) السبب عندهم : ما لازم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم ، وقد يكون هذا الثلاث منضبطاً بالشرع أو العادة ، فالبلوغ والعقل سببان للتكليف ، ودخول وقت الصلاة سبب لتوجه الخطاب بأدائها ، وفعل السرقة سبب لوجوب قطع يد السارق ، وأداء الزكاة إلى مستحقها سبب لبرائة الذمة عنها واستحقاق الأجر عليها . هذه أمثلة للسبب الشرعي .

وأما السبب العادي : فمثل كون الطعام سبباً للشبع والدواء سبباً للشفاء ، والنار سبباً للإحراق ، والغيث سبباً للإنبات ، فكل هذه تسمى أسباباً عادية بمعنى أن الله تعالى هو الخالق الموجد حقيقة ، وأن حكيمته سبحانه جرت بأن تعلق هذه الأمور على أسبابها ابتلاء للعباد بالسعي في مصالحهم ومراشدهم ، وقد يخلق الله تعالى شيئاً من ذلك بدون أسبابه وقد تقع الأسباب ثم تقتلف عنها مسبباتها كما يجري في معجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وكما جرى أحياناً كرامة لبعض الصحابة رضي الله عنهم أو تابعهم بإحسان وذلك إعلام منه سبحانه لعباده بأن ترتيب الأسباب قيد على الخلق لا على الخالق جل وعلا وأنه الخالق المختار لإرادته .

(الخصوصية)^(١) بالنظر الى اللغويين^(٢) والأسد في الرجل الشجاع ، فإن كانت العلاقة غير المشابهة فإنه يسمى مجازاً مرسلأ كما في المثال الأول ، فإن العلاقة فيه الجزئية^(٣) وإن كانت العلاقة المشابهة فانه يسمى استعارة^(٤) كما في المثال الثاني . ولا شك أن (جاء زيد) لفظان مستعملان في حقيقتهما .

فان قيل : جملة (جاء زيد) من أي القضايا ، وما معنى القضية ؟
فالجواب : أنه قضية شخصية ، وذلك لأن القضية هي الخبر ، وهو لفظ محتمل للصدق والكذب لذاته ، وقد قسم المناطقة القضية إلى قضية شخصية وكلية وجزئية ومهملة وطبيعية .

١ — فالشخصية : هي ما كان الموضوع فيها مشخصاً ك (جاء زيد) .
٢ — والكلية : ما كان الموضوع فيها مسوراً بالسور الكلي كقولك (كل إنسان حيوان) .

٣ — والجزئية : هي ما كان الموضوع فيها مسوراً بالسور الجزئي نحو (بعض الحيوان انسان) .

٤ — والمهملة : ما كان الموضوع فيها كلياً وخلت عن السور الكلي والجزئي نحو (الانسان حيوان) .

(١ .) هذه الكلمة غير موجودة بالأصل — وآثرت إضافتها .

(٢) قوله بالنظر إلى اللغويين . يشير إلى أنها بمعناها الشرعي أصبحت حقيقة شرعية عند علماء الشرع بل عند أهل الشرع عموماً .

(٣) فالدعاء وهو المعنى اللغوي — جزء من الصلاة بمعناها الشرعي ، وإنما قالوا مرسل لأنه غير مقيد بعلاقة المشابهة كتسمية المعروف بدأ .

(٤) وهي استعمال اللفظ فيما أشبه معناه الأصلي لعلاقة المشابهة ، كما تقول للشجاع أسد وللمراوغ ثعلب .

٥ — والطبيعية : ما كان الموضوع فيها هو الحقيقة والطبيعة نحو (الرجل خير من المرأة) .

والموضوع هو المحكوم عليه ويسمى مسنداً إليه عند علماء المعاني ومبتدأ أو فاعلاً أو نائباً عند النحاة والمحمول هو المحكوم به ويسمى مسنداً عند علماء المعاني ، ونحوراً أو فعلاً عند النحاة^(١) .

فان قيل : وضع زيد للذات المشخصة من أي الأوضاع ؟ .

فالجواب : أنه من قبيل الوضع الخاص لموضوع له خاص . وذلك لأن علماء الوضع قسموا الوضع إلى أربعة أقسام :

١ — وضع خاص لموضوع له خاص وآلة الوضع جزئية وذلك فيما إذا كان الوضع لشخص معين باعتبار تعقله وإدراكه بخصوصه ، كما في الأعلام الشخصية ك (زيد) و (عمرو) .

٢ — ووضع خاص لموضوع له خاص وآلة الوضع كلية ، وذلك فيما إذا كان الوضع لمشخصات باعتبار تعقلها لا بخصوصها بل بأمـر عام ، وذلك كأسماء الإشارة والموصولات .

٣ — ووضع عام لموضوع له عام وآلة الوضع كلية ، وذلك فيما إذا كان

(١) القضية عند المناطقة هي الجملة الحبية وتكون جملة فعلية أو اسمية وتتألف الجملة عند علماء اللغة من مسند إليه — فاعلاً أو نائباً عنه أو مبتدأ — ومسند وهو الفعل أو الخبر — فالمسند إليه عند علماء اللغة يسميه المناطقة موضوعاً والمسند عندهم يسمونه محمولاً فالجملة عند النحاة مسند إليه ومسند والقضية عند المناطقة موضوع ومحمول . ثم الموضوع هو الشخص الذي تحكم عليه بما أخبرنا عنه فهو محكوم عليه والمحمول هو ما حكمنا به على الموضوع فهو المحكوم به ، والحكم عندهم : إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه . فالأمر المثبت هو المحكوم به والأمر المثبت له هو المحكوم عليه . كما عرفوا الحكم من وجه آخر بأنه إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها .

الوضع لأمر كلي باعتبار تعقله بملاحظة عمومته كما في الحيوان .
 ٤ - والقسم الرابع حكموا باستحالة ، وهو ماكان الوضع فيه خاصاً
 والموضوع له عاماً ، وصورته أن يكون الوضع لكلي باعتبار تعقله
 بخصوص بعض أفرادهِ . فهذا القسم مستحيل الوجود كما هو مبين
 في محله^(١) .

فإن قيل : قد علم وضع زيد فينبغي أن يعلم وضع جاء من أي
 الأوضاع ؟ ووضع مجموعهما من أي الأوضاع أيضاً ؟ .
 فالجواب : أن ذلك^(٢) من قبيل الوضع النوعي ، وماتقدم من الأقسام
 الأربعة من قبيل الوضع الشخصي . وذلك لأن الوضع النوعي هو مالا يتعين

(١) نستخلص مما سبق الجدول التالي لبيان أقسام الوضع الشخصي :

رقم	الوضع	الموضوع له	آلة الوضع	مثاله
١	خاص	خاص	جزئية	الأعلام : مكة — زيد — خالد
٢	خاص	خاص	كلية	الأسماء الموصولة — أسماء الإشارة الضمائر
٣	عام	عام	كلية	الأجناس : إنسان — حيوان — نبات رجل — آلة
٤	خاص	عام	غير موجود لأن	هذا القسم غير متصور

هذه أقسام الوضع الشخصي وسيأتي الوضع النوعي .

(٢) اسم الإشارة المقصود به كل من الفعل (جاء) والمجموع المركب (جاء زيد) كما
 سيوضح من كلام المؤلف .

فيه اللفظ لموضوع . بأن وضع مندرجاً تحت ضابط كلي كقول
الواضع : وضعت كل لفظ على هيئة كذا ليدل على كذا . وقسموا النوعي
باعتبار تشخيص المعنى وعموم الوضع وخصوصه إلى ثلاثة أقسام :

١ — أحدها ماتعقل الواضع فيه المعنى الموضوع له خاصاً بأن لاحظ:
صيغة هي (فعل) مثلاً ، وقال وضعت كل ماصح تركبه من (ف ع ل)
محرك الوسط للدلالة على هذه الصيغة الثلاثية الماضية ، وحينئذ يكون
كل مركب من تلك الحروف المذكورة علماً على هذه الصيغة فهو وضع
نوعي خاص لموضوع له خاص .

٢ — ثانياً : ماتعقل الواضع فيه الموضوع له عاماً كالمركب الخبري
كقول الواضع وضعت كل مركب خبري للدلالة على ثبوت شيء لشيء —
وهذا يعلم أن مجموع (جاء زيد) من هذا القبيل ، لأنه مركب خبري —
وقيل المركبات ليست موضوعة بل دلالتها عقلية^(١) .

٣ — وثالثها ماتعقل الواضع فيه الموضوع له بأمر عام مع كونه خاصاً
كوضع المشتقات باعتبار هيئتها كقوله وضعت كل فعل بهيئته للدلالة
على جزئي من جزئيات الحدث والزمان بعد ملاحظة الأمر العام وهو مطلق
الحدث والزمان ، ليوضع لكل جزئي منهما . فهو وضع نوعي عام

(١) وهذا فيما يبدو لي أولى بالصواب لأن الانسان العاقل يفهم كلاً من الكلمتين ثم يؤلف
المعنى في مخيلته وأما القول الأول فيؤدى — في تقديري — إلى أن تعبر كل متكلم (واقعياً)
لما قال ، فكثيراً ما يستعمل المتكلم من المركبات ما لم يسبق إليه ، واطلب ذلك إن شئت في
أبواب الكناية والاستعارة والتشبيه تجد مصداق ما قلت لك .

لموضوع له خاص^(١) .

قال بعض المحققين : وضع المشتقات باعتبار مادتها من قبيل
الوضع العام لموضوع له^(٢) عام ، وباعتبار هيئتها من قبيل الوضع العام
لموضوع له خاص^(٣) .

(١) نستخلص من كلام المؤلف الجدول التالي لبيان أقسام الوضع النوعي .

رقم	الوضع	الموضوع له	مثاله	ملاحظات
٢	نوعي خاص	خاص	صفة فعل للماضي صفة يفعل للمضارع	صفة فعل فرد من أفراد الصيغ والموضوع له (الزمن الماضي) فرد من أفراد الزمن وكلها في المضارع
٢	نوعي عام	عام	المركب الجبري المشتقات باعتبار مادتها	على أحد القولين وانظر التعليق عليه فمادة ضرب وضع عام لأنها تدل على مطلق الحدث ثم هي بعد ذلك تصلح للدلالة على فعل أو فاعل أو مفعول
٣	نوعي عام	خاص	المشتقات باعتبار هيئتها	مادة ضرب بمثالنا السابق عندما أخذنا منها صيغة اسم الفاعل ضارب فلا تصلح للدلالة على المفعول ولا على عدد الضرب ولكن على الفاعل

(٢) فيؤول للقسم الثاني كما مثلنا .

(٣) فيؤول للقسم الثالث كما ذكر قبل قليل .

وقيل : وضع المادة كلي نوعي ووضع الهيئة شخصي^(١) .

وقيل : وضع المادة شخصي ، بأن وضع مادة ضرب على حدة ومادة نصر على حدة ، ووضع الهيئة نوعي . أي وضع هيئة المشتق للدلالة على أفرادها كهيئة (فَعَلَ) للدلالة على الزمان الماضي ، فیدخل تحته أفراد ، نحو كتب وذهب^(٢) وتام الكلام على ذلك مبسوط في محله .

فإن قيل : ما يسمى العروضيون (جاء زيد) ؟

فالجواب : أنهم يسمون (جاء) وتبدأ مفروقاً ، لأنه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن . ويسمون (زيدٌ)^(٣) مركباً من سببين خفيفين ، وذلك لأنهم قالوا : المتحرك بعده ساكن سبب خفيف ك (قَدْ) و (قُمْ) والحرفان المتحركان بأي حركة كانت سبب ثقیل نحو (بَكَ) و (لَأَ) و (يَه) والحرفان المتحركان اللذان بعدهما ساكن وتند مجموع نحو (يَكُم) و (أَلَى) و (رَمَى) و (هُدًى) والحرفان المتحركان اللذان بينها ساكن وتند مفروق نحو (قَامَ) و (جَاءَ) و (لَأَتَ) والثلاثة الأحرف التي

(١) ظاهر هذين القولين التناقض ، وأرى أنه لا تناقض بينهما . بل كل منهما ينصب على اعتبار ونسبة . فقولك وضع المادة كلي ووضع الهيئة شخصي يصدق بالنظر إلى أصل المادة دالة على مطلق الحدث فهو وضع كلي نوعي وهذا الوضع يصلح للدلالة على الحدث وعلى الفاعل وعلى المفعول وعلى العدد وعلى المكان والزمان كما عرف فإذا أخذنا منه مشتقا كاسم الفاعل مثلاً فقد قيدنا الدلالة بفرد من تلك الأفراد التي دل الأصل عليها .

(٢) والقول الثاني : قولك وضع المادة شخصي ووضع الهيئة نوعي يصدق كذلك ولكن باعتبار آخر : فصيغة (مفعول وضع كلي نوعي فهي — من حيث هيئتها — تدل على من وقع عليه الفعل — وهذا موضوع له كلي نوعي — ثم كل فرد من أفراد هذه الصيغة يدل على مشخص مغاير لما دل عليه غرض فمطلوب كل من منصوب — موصول — مربوط يختلف عما سواه من أسماء المفعول .

(٣) في الأصل زيدا وفضلت الرفع على الحكاية ، والنتيجة واحدة .

بعدها ساكن فاصلة صغرى كـ (فَعَلْنَ) و (رَجَعْنَ) بتحريك الجميع
 ماعدا الحرف الأخير — وقاعدة العروضيين أن يحسبوا التنوين بحرف
 ويكتبوه نوناً^(١) — والأربعة الأحرف التي بعدها ساكن فاصلة كبرى نحو
 (فَعَلْتُنَّ) و (سَلَكْتُمْ) .

وقد مثل بعضهم للأقسام الستة بقوله (لم أر على ظهر جبلن
 سمكتن) وبعضهم (لم أر على قبح عملن حستن) ، وبعضهم بقوله
 (من يف بما قال رفعت درجتن)^(٢) .

فإن قيل : هذا المركب أعني (جاء زيد) من أي المقولات باعتبار
 كونه مركباً وباعتبار مفرداته ؟ .

فالجواب : أن المركب خبر وقضية ، وهي من مقولة الإضافة إن
 فسرت القضية بالنسبة ، وإن فسرت باللفظ كانت من مقولة الكيف ، لأن

- (١) يشير بهذه الملاحظة إلى المثال الذي مثل به فاصله (رَجَعاً) وكتب التنوين نوناً .
 والرَّجْع جمع رجعة وهي الحاجة المرغوبة تشتري بثمن حاجة تباع رغبة عنها .
 (٢) تذكر أن التنوين في هذه الأمثلة الثلاثة كتب نوناً . وفي الأصل كتب النونات الأربعة فقط
 واليك جدولاً بكلمات هذه الأمثلة مع أسمائها عند العروضيين .

سبب خفيف	سبب ثقیل	وئد مجموع	وئد مفروق	فاصلة صغرى	فاصل كبرى
لَمْ لَمْ مَنْ	أَرَّ أَرَّ يَفْ	عَلَى عَلَى بِمَا	ظَهَرَ قُبِحَ قَالَ	جَبَلْنَ عَمَلْنَ رُفِعَتْ	سَمَكْتُنْ حَسَتُنْ دَرَجَتُنْ
محرّك ثم ساكن	محرّكان	محرّكان بهما ساكن	محرّكان بينهما ساكن	ثلاث محرّكات ثم ساكن	أربع محرّكات ثم ساكن

اللفظ كيفية قائمة بالهواء ، وأما المفردات فكل من (جاء) و (زيد) من مقولة الكيف أيضاً باعتبار كونهما لفظين ، وأما باعتبار المدلول فيقال : ان (زيد) من مقولة (الجوهر) ، وأما (جاء) فباعتبار الحدث المفهوم منه من حيث هو حدث من مقولة (الكيف) لأن الحدث عرض قائم بالغير جزؤه الآخر هو هو^(١) .

وباعتبار الزمان من حيث هو زمان يجري فيه الخلاف الجاري في كون الزمان من أي المقولات ؟ .

- ١ — فقيل : من مقولة (الجوهر) بناء على أنه نفس الفلك .
- ٢ — وقيل : من مقولة (الأين) بناء على أنه حركة معدل النهار .
- ٣ — وقيل من مقولة (الكم) بناء على أنه : مقدار الحركة .
- ٤ — وقيل : من مقولة (الإضافة) بناء على أنه مقارنة متجدد موهوم لتجدد معلوم ، كمقارنة مجيء زيد لطلوع الشمس^(٢) .

(١) قوله (الحدث عَرَض قائم بالغير) واضح وربما كان ذلك الغير جوهرأ أو عرضأ . وأما الشطر الثاني من التعريف وهو قوله (جزؤه الآخر هو هو) فلم يبين لي مراده منه .

(٢) ذكر في تعريف الزمان أربعة أقوال أما الأول والثاني فظاهر سقوطهما لأن الزمان لا يمكن أن يكون هو الفلك نفسه بما فيه من نجوم وكواكب وشهب وغيرها ، ولا يمكن كذلك أن يكون هو حركة الفلك والحركة انتقال عن وضع أو عن موضع . ثم نقل في تعريفه أنه مقدار تلك الحركة وهو فيما يبدو لي أقرب مما قبله . والقول الرابع أشبهها بالصواب والله أعلم . ثم وجدت من عرف الزمان بأنه : (امتداد موهوم متصل الأجزاء غير مستقر الذات) فهذا التعريف إذا قارنته مع أجمع التعريفات التي ذكرها (مقارنة متجدد موهوم لتجدد معلوم) وجدت في كل منهما ما ليس في الآخر وقد استخلصت من هذه التعريفات تعريفاً جديداً أرى أنه أصدق وأدق منها جميعاً والله الموفق فأقول : (الزمان امتداد موهوم متجدد ناتج عن دورة الفلك مقدراً بها) والحمد لله ربنا البر الكريم المنعم المتفضل وصلى الله تعالى على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وآله الأطهار وصحبه الأبرار ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً .

- ١ — وإن اعتبرت الحدث باعتبار حصوله في الزمان يكون من مقولة (متى) .
- ٢ — وباعتبار حصوله في مكان يكون من مقولة (أين) .
- ٣ — وباعتبار نسبته إلى (زيد) فهو من مقولة (الإضافة) .
- ٤ — وباعتبار الهيئة الحاصلة (لزيد) من حيث نسبة أجزائه بعضها إلى بعض بالقرب والبعد ، وباعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالجمي من مقولة (الوضع) .
- وباعتبار كون زيد مؤثراً وفاعلاً لجمي من مقولة (الفعل) .
- وباعتبار كون الجمي مؤثراً فيه من مقولة (الانفعال) .
- والحاصل أن الحكماء جعلوا المقولات عشرة أقسام جمعها بعضهم في قوله :

زيد الطويل الأزرق ابن مالك في بيته بالأمس كان متكي
بيده غصن لواه فالتوى فهذه عشر مقولات سوى

- ١ — (زيد) إشارة إلى مقولة (الجوهر) .
- ٢ — و (الطويل) إشارة إلى مقولة (الكم) .
- ٣ — و (الأزرق) إشارة إلى مقولة (الكيف) .
- ٤ — و (ابن مالك) إشارة إلى مقولة (الإضافة) .
- ٥ — و (في بيته) إشارة إلى مقولة (أين) .
- ٦ — و (بالأمس) إشارة إلى (متى) .
- ٧ — و (كان متكي) إشارة إلى (الوضع) .
- ٨ — و (بيده غصن) إشارة إلى (الملك) .
- ٩ — و (لواه) إشارة إلى (الفعل) .
- ١٠ — و (فالتوى) إشارة إلى (الانفعال) .

وتمام الكلام على ذلك مبسوط في محله ، وهذا القدر كفاية فإن القصد
الإشارة إلى أطراف المباحث لأجل تذكّر الطالب وحته على التفتيش ، وإلا فهذه
المباحث المشار إليها تحتاج إلى بسط طويل ، والدّكي يفهم بالمثال الواحد مالا
يفهم الغبي بألف شاهد ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قال جامعها : وكان الفراغ من جمعها يوم الثالث والعشرين من ذي الحجة
الحرام ختام التاسع والستين بعد المائتين والألف من هجرة من له العز والشرف
ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم .

الفهرس

الصفحة	المباحث
٥	مقدمة المحقق
٦	ترجمة المؤلف
٨	مقدمة المؤلف
٩	اعراب جاء زيد
٩	ما حقيقة البناء
١٠	ما حقيقة الاعراب
١٠	الأصل في الأفعال البناء والأصل في الأسماء الاعراب
١١	(ما أحسن زيد) اعرابها حسب ما يراد بها
١٢	الفعل المضارع معرب
١٢	(لا تأكل السمك وتشرب اللبن) إعرابها حسب ما يراد بها
١٤	لماذا لم يعرب الماضي
١٥	لماذا بني المضارع مع نون التوكيد على الفتح ومع نون النسوة على السكون
١٦	هـ معنى قول النحوي (حملا على كذا)
١٦	لماذا بني الماضي على الفتح
١٧	الميزان الصرفي

١٨	يقسم الفعل إلى سالم وغير سالم
١٨	أقسام المعتل
١٩	معتل العين (الأجوف) إذا اتصلت به تاء الرفع
٢٠	هـ اعلال (صنتُ) و (بعثُ)
٢١	هـ اعلال (طلعتُ) و (هبْتُ) و (خفتُ)
٢١	لم سمي معتل اللام ناقصاً
٢٣	أبواب الأفعال عند الصرفيين
٢٤	الباب الثالث وشرطه
٢٤	هـ معنى الشرط
٢٥	أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر
٢٥	أنواع الاشتقاق
٢٦	اللازم والمتعدي
٢٧	حقيقة الفعل الماضي
٢٧	هـ أقسام الدلالة
٢٨	الفرق بين الفعل واسم الفعل
٢٩	المد وأقسامه
٣٠	مقدار المتصل وأقوال الأئمة فيه
٣٢	معنى الفاعل
٣٣	أصل المرفوعات المبتدأ أم الفاعل
٣٣	حقيقة الرفع

٣٤	المعرفة والنكرة
٣٥	العلمية الشخصية والعلمية الجنسية
٣٦	الأعلام منقولة ومرتبلة
٣٧	الجملة وحقيقتها
٣٨	الجملة صفري وكبرى
٣٩	اعراب الجمل
٤٢	الكلام خبر وإنشاء
٤٢	الاسناد حقيقي ومجازي
٤٣	الحقيقة والمجاز
٤٣	هذا السبب العادي
٤٤	القضية هي الجملة الخبرية وهي خمسة أنواع
٤٥	أقسام الوضع الشخصي
٤٧	أقسام الوضع النوعي
٤٩	مبادئ في العروض
٥١	تعريف الزمان
٥٢	المقولات عشرة أقسام

75
13

Bibliotheca Alexandrina



1147505

